ترجمة النحو العربيّ ومصطلحاته

د. منتصر أمين عبد الرحيم[1]

تعود بداية الاهتمام بالتّراث النّحويّ العربيّ داخل الحركة الاستشراقيّة الباكرة - حسب أكثريّة الذين أرّخوا للعلاقة بينهما - إلى نهاية القرن السّادس عشر وبدايات القرن السّابع عشر الميلاديّ؛ إذ وُجِدت تلك الحركةُ التي قامت بصورة أساسيّة - حسب "حاييم رابين" (Chaim Rabin) - على «الاستفادة الفعالة مما أنجزه اللّغويّون العرب، وقد قامت كتب النّحو الأولى في هذه الدّراسات - مثل كتاب "بوستال" (William Postal, 1538) وكتاب "إربنيوس" (Thomas Erpenius, 1613) - على كتب النّحو العربيّة المدرسيّة المتأخرة، وكان أول الكتب الأوربيّة التي استفادت بطريقة منتظمة من المصادر العربيّة المبكرة التي تتسم بالتّفصيل والعمق كتابي "س. دي ساسي" (Silvestre de Sacy, 1810) و"كارل بول كاسبري" (Carl Paul Caspari, 1848) اللّذين قاما على كتاب الزّمخشري ... وقد قام كتاب "دونا فينير" (Donat Vernier, 1892-1891) على كتاب سيبويه؛ أما كتاب "هويل" (Mortimer Sloper Howell, 1880-1911) فقد استفاد من كتب النّحويّين العرب كلها»[2].

وإذا كان "رابين" قد ألمح في الفقرة السّابقة - بصورة مجملة - إلى كتاب "إربنيوس"، و"دي ساسي"، و"كاسبري" فإنّ تفصيلًا مهمًا بشأن هذه الكتب وغيرها في الحقيقة - يتعلق بطبيعتها، وبكيفيّة معالجتها المادة النّحويّة العربيّة، وبأثرها في الدّراسات الاستشراقيّة الأوروبيّة اللّاحقة - لا بد من الإشارة إليه - ولو بصورة مقتضبة - نظرًا إلى أنّ هذا التّفصيل يرتبط على نحو وثيق بقضية المصطلح النّحويّ العربيّ، وطريقة تناول هذه الأعمال للنحو العربيّ، هذا التّفصيل جاء مضمّنًا في دراسة "كارولين كِلين (Carolyn Killean) " سنة 1984 التي ركّزت مقاربتها على تتبع الأنحاء الأوروبيّة التي وضعها علماء أوربيّون للّغة العربيّة وتطورها منذُ القرن السّابع عشر وحتى التّاسع عشر، وقد مهّدت الدّراسة لهذا الحصر ببدايات الاهتمام بالنّحو العربيّ على يد "بدرو دي ألكالا (Pedro de Alcalà)" صاحب أول محاولة لكتابة النّحو العربيّ في أوربا نُشرت بالإسبانيّة سنة 1505[3].

ويذكر "يوهان فوك" (Johann Fück) أنّ "بدر و دي ألكالا" كان قد أعلن في مقدّمة معجم المفردات العربيّة عن كتاب في نحو لهجة غرناطة طبع سنة 1505 تحت عنوان "الفنون لمعرفة

---

1 أستاذ اللسانيات ، كلية التربية والآداب – جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

2 حاييم رابين 2014: العربيّة، ترجمة حمزة المزينيّ، ضمن كتاب"دراسات في تاريخ اللّغة العربيّة" ترجمة حمزة بن قبلان المزينيّ، سلسلة المعرفة اللّسانيّة، عَمّان: دار كنوز المعرفة، الطّبعة الثّانية، 2014، ص41.

3 Carolyn Killean 1984: The Development of Western Grammars of Arabic. P.223 Journal of Near Eastern Studies, Vol. 43 (No. 3): 223-30..

اللّغة العربيّة بسهولة ((Arte para ligeramemte saber la lengua araviga (Gernade)" قدّم فيه وصفًا للهجة غرناطة استعمل فيه مصطلحات تنتمي إلى النّحو اللّاتينيّ، ورغم أنّ النّحو العربيّ لم يكن غريبًا عنه؛ لكنّه لم يستخدم نظام هذا النّحو في وصف لهجة عربيّة؛ ذلك أنه رأى من التّكلف بمكان أنْ يقدّم لهجة عاميّة بمصطلحات قديمة، ولعل موغل التّكلف – والحال هذه - أنْ توصف لهجة عربيّة بمصطلحات نحو لاتينيّ[1]، وهذا ليس معناه أنّ "دي ألكالا" أغفل بالضّرورة الحديث كليًا عن النّحو العربيّ، ولكنّ النّموذج اللّاتينيّ كان قد طغى على عمله؛ وقد أدى هذا إلى بعضَ التّغيير أو التّشويه، فـ"بدرو ألكالا" في هذا الكتاب يسقط صيغ التّأنيث من جدول تصريف الفعل العربيّ متأثرًا في ذلك بالنّحو اللّاتينيّ حيث لا توجد صيغ خاصة بالمؤنث في تصريف الفعل، كذلك يحاول انطلاقًا من وجود ستة أحكام إعرابيّة للاسم في اللّغة اللّاتينيّة أن يخضع الاسم في العربيّة لنفس تلك الأقسام أو الأحكام، فيحصل على: المبتدأ، والمضاف، والمجرور ، والمفعول، والمنادى، والظّرف[2].

وقد ثنى على محاولة "بدرو دي ألكالا" - متأثرًا بها في الوقت عينه - الفرنسيّ "وليام بوستال" سنة 1538، فقد بيّن في مقدّمة كتابه "النّحو العربيّ (Grammtica Arabica)" أهمية معرفة اللّغة العربيّة، وصلاتها بالعبريّة، ثم عرّج على النّحو العربيّ، وتبنى تقسيم النّحو العربيّ للكلمات (اسم، وفعل، وحرف)، ولكنه أبقى في القسم الخاص بالاسم على نظام الحالات الإعرابيّة اللّاتينيّ، وتحدث عن الأفعال القوية "الصّحيحة" والأفعال الضّعيفة "المعتلة" ، ولكنّ "فوك" يرى أنّ عملًا مثل عمل "بوستال" تنقصه معرفة متماسكة ودقيقة باللّغة العربيّة وأسرارها، ناهيك عن العيوب والأخطاء المطبعيّة الكثيرة[3].

والحقيقة أنّ الاهتمام بالعربيّة في أوربا كان قد تنامى - بصورة واضحة - في القرن السّابع عشر مع عمل "توماس إربنيوس" سنة 1613 "خمس كتب في النّحو العربيّ (Five Books on Arabic Grammar)" والذي أردفه بكتاب آخر هو "اللّغة العربيّة: مبادئ أوليّة (Rudiments of Arabic)" سنة 1620، وفي عام 1636 نشَر "إربنيوس" أيضًا أهم أعماله في هذا المجال، وهو كتاب "النّحو العربيّ (Grammtica Arabica)" الذي يمثل مرحلةً انتقاليّة مهمة في أعمال "إربنيوس"؛ إذ حاول في هذا العمل تطويع نظام النّحو العربيّ لمكافئه اللّاتينيّ حتى يناسبَ هذا النّظامُ النّماذجَ الكلاسيكيّة للنّحو اللّاتينيّ واليونانيّ[4]، مما جعل "يوهان فوك" يرى أنّ هذا الكتاب: «أول عرض منهجي للّغة العربيّة الكلاسيكيّة كتبه أوربيّ ... وبصفة عامة فإنّ القواعد

---

1 انظر يوهان فوك 2006: الدّراسات العربيّة في أوربا حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة سعيد حسن بحيري، ومحسن الدّمرداش، القاهرة: مكتبة زهراء الشّرق، الطّبعة الأولى، ص110، 111.

2 انظر هاينس جروتسفلد 1980: خواطر هيكليّة في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النّحاة، ترجمة عبد الجبار بن غريبة، تونس: حوليّات الجامعة التّونسيّة، العدد 18، ص260.

3 Carolyn Killean 1984: op. cit. P.223 ، وانظر عرض يوهان فوك لكتاب بوستال وملاحظاته عليه في: يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص120 وما بعدها.

4 Carolyn Killean 1984: op. cit. p.223

قد صيغت بصورة واضحة ودقيقة: فقد اختيرت الأمثلة بمهارة، تراعي دائمًا بصورة مفهومة حاجات المتعلم»[1].

وفي سنة 1810 صدر كتاب "دي ساسي" "النّحو العربيّ (Grammaire arabe)" وكان من أهم الأعمال الفرنسيّة التي تناولت النّحو العربيّ، ولكنّ الفرق بين كتاب "دي ساسي" وكتاب "إربنيوس" يكمن بصورة جوهريّة في أنّ "دي ساسي" كان قد بذل جهدًا كبيرًا كي يأتي كتابه على صورة تتفق في طريقة وصفها ومصطلحاتها مع صورة هذا النّحو لدى النّحاة العرب ممن اطلع على أعمالهم[2]، وتعود معرفة "دي ساسي" بالتّراث النّحويّ العربيّ إلى عمل فرانسيسكوس مارتلوس (Franciscus Martellottus) سنة 1620(Institiones Linguae Arabicae) وتعليقات "توماس أوبسن (Thomas Obicin)" على الأجروميّة Djaromiyya لـ"ابن أجروم" التي حققها "توماس أوبسن" وترجمها سنة 1631[3].

وفي مقارنة له بين كتاب "دي ساسي" وعمل "ماتثيو لمسدن (Matthew Lumsden)" في النّحو العربيّ الذي قدّمه تقريبًا سنة 1813؛ أي: في وقت ليس ببعيد عن ظهور كتاب "دي ساسي"، وجد "هارتفج درينبورج (Hartwig Derenbourg)" أنّه رغم ما يتمتع به كتاب "لمسدن" من متابعة للتّراث العربيّ الأصيل وقربه الشّديد من هذا التّراث فإنّ مؤلّفه وسعة إطلاعه كانا - من دون شك - أقل أهمية من عمل "دي ساسي"[4]. ويذكر "يوهان فوك" أنّ "لمسدن" كان قد «التزم إلى حد ما بنظام التّعليم التّقليديّ الإسلاميّ»[5]، وأنّ كتابه في النّحو العربيّ «الذي لم يظهر منه إلا مجلد واحد قد اعتمد اعتمادًا كليًا على النّحاة العرب»[6].

على أي حال، لم يكن "دي ساسي" الوحيد الذي يشتغل في تلك الفترة على النّحو العربيّ، ففي ألمانيا كان "هنريش إيفالد" (Heinrich Ewald) يعدّ كتابًا عن نحو العربيّة يعتمد بصورة أساسيّة على معايير الدّراسات السّاميّة المقارنة، وزعم "إيفالد" أنّ عمل "دي ساسي" جاء خاضعًا للتراث النّحويّ العربيّ؛ ومن ثمّ رأى أنّه أقل فائدة من كتابه، كذا عاب "إيفالد" على سابقيه الأوربيّين تبعيتهم لأعلام النّحو العربيّ، وعدم محاولتهم تقديم بحث لسانيّ مستقل[7]، فخلافًا لـ"دي ساسي" كان "إيفالد" يهدف إلى إعادة كاملة لكتابة النّحو العربيّ وفق الخطوط العامة للدّراسات السّاميّة[8].

---

1 يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص151 وما بعدها.

2 Carolyn Killean 1984: op. cit. p.223,224.

3 Ibid., p.225.

4 Ibid., p.225.

5 يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص243.

6 يوهان فوك 2006: السّابق نفسه.

7 Carolyn Killean 1984: op. cit. p.225.

8 Ibid., p.225.

وشهد منتصف القرن التّاسع عشر خلافًا كبيرًا بين المشتغلين بالنّحو العربيّ من الأوربيّين، وقد تمثل هذا الخلاف حول الكيفيّة التي تمكنهم من تقديم صورة جيدة للنّحو العربيّ يستوعبها المعنيون بدراسة هذا النّحو؛ فكان السّؤال المهم في تلك الفترة يدور حول نمطين من العمل: النّمط الأول يرى ضرورة الاعتماد على الصّياغات المعياريّة للعلماء العرب أنفسهم، والنّمط الأخير يعمل على التّخلي عن هذه الصّياغات، وتقديم نحو ملائم يقوم على وصف صيغ واستعمالات لغويّة عربيّة واقعيّة مستمدة من النّثر والشّعر العربيّ.

ولقد أمكن للنرويجي كارل بول كاسبري (Carl Paul Caspari) تقليص الفجوة بين رؤية "دي ساسي" ورؤية "إيفالد" عن طريق تقديمه كتاب عن النّحو العربيّ باللّغة اللّاتينيّة نُشر سنة 1844 استطاع فيه "كاسبري" أن يتوسط «بين ما هو مدخل أساسيّ وما هو منهج شامل، ووازن باقتدار أيضًا بين نهجي "دي ساسي" و"إيفالد"»[1]، وقد وصل نجاح هذا الكتاب والتّرحيب الذي حظي به وسط المهتمين بالنّحو العربيّ إلى أنّ "فلايشر" (Heinrich Fleischer) رأى في هذا الكتاب مزيجًا جمع فيه "كاسبري" جميع النّقاط الإيجابيّة المهمة التي قدّمها سابقيّه [دي ساسي، وإيفالد] [2]، وعمل "وليم رايت" (William Wright) - تقديرًا لهذا العمل - على ترجمته ترجمة منقحة ومزيدة عن الطّبعة الثّانية[3].

كذلك ظهرت مع منتصف القرن التّاسع عشر مشكلة نظريّة مهمة - وشائكة في آن - تتعلق بالجانب المصطلحيّ في التّعامل مع التّراث النّحويّ العربيّ وكيفيّة تقديمه إلى الطّلاب الغربيّين، هل يتم تقديم الجّهاز المصطلحي العربيّ كما هو، أم يجب أنْ يتم تقديم الأعمال النّحويّة الغربيّة من خلال جهاز مصطلحيّ لاتينيّ-يونانيّ مكافئ له؟

وكان دونكان ستيوارد(Duncan Steward) قد بيّن في مقدّمة كتابه "النّحو العربيّ التّطبيقيّ" (Practical Arabic Grammar) مدى الاختلاف الذي حظي به المصطلح النّحويّ الخاص بالأفعال وتقسيماتها داخل أعمال نحويّة غربيّة شهيرة مثل عمل "دي ساسي" و"إيفالد"[4]، أضف إلى هذا أنّ الأعمال النّحويّة العربيّة نفسها كانت أيضًا سببًا مباشرًا في اختلاف النّحاة الغربيّين حول هذه المصطلحات، مما دعا البعض إلى التّخلي عن بعض تقسيمات النّحاة العرب وتصنيفاتهم بشأن الظّاهرة اللّغويّة، وكان "دونكان" أحد هؤلاء الذين تجنبوا الاهتمام بهذه التّقسيمات.

وقدّم فلايشر سنة 1863 قائمة طويلة لأمثلة مستقاة من كتابات عربيّة، وكانت أغلب هذه الأمثلة تفنّد التّصريحات النّحويّة التي قدّمها "دي ساسي" وتعارضها؛ ومن ثمّ بيّن "فلايشر" في مقدّمة هذا العمل أنه على وعي تام بالفرق بين محاولة التّعرف على النّحاة العرب وأعمالهم،

---

1 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص327.

2 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.226.

3 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص327.

4 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.226.

وبين محاولة الإفادة من المعرفة النّحويّة لديهم، كما ألمح إلى أنّ التّقدم في مجال الدّراسات العربيّة في أوربا لن يكون مثمراً إلا إذا اقترن تحليل التّراث النّحويّ العربيّ بتحليل أمثلة مُستقاة من نصوص حقيقيّة ومناقشتها[1].

وتعدّ تجربة تقديم النّحو العربيّ عن طريق مقاربة نصوص حقيقيّة تجربة مهمة في تاريخ هذه الفترة؛ إذ تمثّل ما يمكن تسميته "إعادة إنتاج" النّحو العربيّ بِناءً على ما تقدّمه هذه النّصوص من شواهد فعليّة، ويعدّ عمل "فلايشر" من أهم نماذج هذه التّجربة، ويضاف إليه في هذا السّياق عمل "وليم رايت" (William Wright) سنة 1874، ويرى "يوهان فوك" أنّ "وليم رايت" استطاع أنْ ينشر سنة 1859 كتاب "رسائل عربيّة" (Opuscule Arabica) والجزء الأول من كتابه "نحو اللّغة العربيّة" (Grammar of the Arabic Language) تبعه الجزء الثّاني سنة 1862، ويقدّم هذا الكتاب معالجة مستقلة للموضوع تتميز بصياغة واضحة للقواعد وأمثلة مختارة بمهارة، وقد ظهرت سنة 1874 – 1875 طبعة ثانية، وفي سنة 1896- 1898 بعد وفاة "رايت" طبعة ثالثة عني بها "روبرتسن سميث" و"دي خويه"[2].

وتُلخّص "كيلن" طبيعة الأعمال النّحويّة الغربيّة في نهاية القرن التّاسع عشر في وجود نوعين منفصلين من التّحليل النّحويّ الغربيّ للنحو العربيّ: الأول يقوم على تقدير القيمة التّاريخيّة للتّراث النّحويّ العربيّ القديم ومن ثمّ ضرورة الاعتماد عليه، والثّاني ينظر إلى النّصوص العربيّة الفعليّة كأساس للأنحاء الغربيّة للّغة العربيّة، فاعتمد النّحاة الغربيّون على مقاربات لغويّة مستقلة تقوم على معطيات مستمدة من أعمال عربيّة غير نحويّة، وبدءوا في تنظيم أعمال نحويّة جديدة لا تعتمد على التّحليلات أو التّقسيمات العربيّة الأصيلة[3].

وفي سنة 1897 قدّم ثيودور نولدكه (Theodor Nöldeke) كتابًا في نحو العربيّة الفصحى (Zur Grammatik des Klassischen Arabisch) احتوى أمثلة وشواهد عديدة استقاها من مصادر عربيّة متبعًا في هذا خطة "فلايشر"، وفي مقدّمة هذا الكتاب وَفّى "نولدكه" عمل النّحاة العرب تقديره الذي يستحق، لكنّه بيّن بشكل دقيق أن مجموعة الشّواهد التي اعتمد عليها في هذا الكتاب تختلف عن الشّواهد النّحويّة في كتب النّحاة العرب؛ إذ يرى "نولدكه" أنهم كانوا ينتقون من الشّواهد ما يناسب فقط فرضياتهم على عكس العلماء الغربيّين في القرن التّاسع عشر الذين يتّصفون بالموضوعيّة ومراعاة الأسس العلميّة التي تقوم عليها[4].

أما عن هرمان ركندورف (Hermann Reckendrof) فيقول "يوهان فوك": «إنه في الوقت الذي اهتم فيه ممثلو مدرسة ليبزج في بحوثهم المتعلقة بالتّاريخ اللّغويّ بقضايا النّص في الغالب، حمل "ركندورف" - أحد تلامذة "نولدكه" - على عاتقه تقديم عرض شامل للنّحو

---

1 Ibid., p.227.

2 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص337.

3 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.228.

4 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.228. وانظر كذلك هاينس جروتسفلد 1980: مرجع سابق، ص263.

العربيّ، وفي بادئ الأمر عرض "العلاقات النّحويّة في اللّغة العربيّة" (Die syntaktischen Verhaltnisse des Arabischen) سنة 1895 – 1898، وحاول أنْ يشرحَ الظّواهر اللّغويّة وفق مبادئ النّحاة الجدد»[1] وأشارت "كلين" إلى أنَّ هذا الكتاب لم يحمل أدنى إشارة إلى النّظام المعتمد لدى النّحاة العرب[2]، وفي سنة 1921 نشر "ركندورف" كتاب "النّحو العربيّ" (Arabische Syntax) «عالج فيه الموضوع نفسه بالتّرتيب ذاته تقريبًا، ولكنْ كان أكثر وصفيّة، وبدون ملحق فرعيّ مُوضِّح. ويحتوي الكتابان على مادة وفيرة من الشّواهد التي جمعها "ركندورف" من الشّعر والنّثر الكلاسيكيّ»[3].

أما كتاب جودفري - ديمومبينس (Maurice Gaudefroy-Demombynes) وبلاشير (Régis Blachère) سنة 1937 فقد وظّف الآليّات نفسها على شواهد العربيّة الفصحى، ففي مقدّمة الكتاب بيّن المؤلفان الأسباب التي دعتهم إلى تجنّب اللّغة العربيّة المكتوبة كأساس للوصف الذي يقوم عليه كتابهم سواء وردت أمثلتها في الشّعر العربيّ أو في أعمال نحويّة عربيّة، والسّبب في هذا أنَّ الأمثلة الشّعريّة من هذه الشّواهد لا تسمح – برأيهما - بتحديدات نحويّة واضحة، كما أنَّ الأمثلة الواردة في الأعمال النّحويّة هي شواهد مصطنعة لا تمثّل الاستعمال الحقيقيّ للعربيّة الفصحى[4].

وفي نهاية القرن التّاسع عشر كان هناك قصد واضح إلى ضرورة إتباع نظام النّحو العربيّ، ففي سنة 1883 بدأ "مورتيمر سلوبر هوول" بنشر كتاب حول النّحو العربيّ باللّغة الإنجليزيّة عنوانه "نحو اللغة العربية الفصحى" (Grammar of Classical Arabic Language)، وقد وصلت مجلدات هذا الكتاب إلى سبعة مجلدات مثّلت مقدّمة وأربعة أجزاء قصد "هوول" من خلالها إلى تقديم النّحو العربيّ وفق رؤية عربيّة أصيلة بدافع تعليميّ خالص، وتتلخص رؤية "هوول" في أنَّ النّحاة الأصليّين لديهم وحدهم القدرة على تعليم النّحو العربيّ وإرشاد المتعلمين، ولكن هذا العمل لم يكن قد اكتمل حتى سنة 1911، وضاعت جهود "هوول"؛ إذ لم تكن تتماشى مع التّيار السّائد في أوربا آنذاك، أضف إلى هذا أنَّ محاولة "هوول" التّوفيق بين تحليلات النّحاة العرب جميعهم لجميع المسائل النّحويّة أدت بعمله – بحسب "كلين" - إلى صورة مبهمة للغاية[5].

إنَّ كتاب "هوول" الذي حاول الإفادة من كتب النّحاة العرب على اختلافهم[6] لم ينتشر انتشار مجلدي كتاب الأب دونا فرنيه (Donat Vernier) "النّحو العربيّ مؤلّف وفق المصادر الأساسيّة" (Grammaire arabe composée les sources primitives) (صدر مجلداه سنة 1891-

1 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص484 (بتصرف).

2 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.228.

3 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص484.

4 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.228- 229.

5 Ibid., p.229.

6 انظر حاييم رابين 2014: مرجع سابق، ص41.

1892)"، فقد حاول "فرنيّه" أن يتبع طرحه الخاص بالنّحو العربيّ النّحاة الأصليّين وضمّنه العديد من أمثلتهم وشواهدهم، وكثيرًا ما كان "فرنيّه" يصرح بمصادره النّحويّة العربيّة، وبعيدًا عن سيبويه الذي اعتمد عليه "فرنيّه" بصورة أساسيّة[1]، اعتمد أيضًا على مصادر نحويّة عربيّة متأخرة، ولكنّه واجه أيضًا ما واجهه "هوول" من عدم وجود نظام مصطلحيّ نحويّ موحد في التّراث العربي"[2]، ورغم أهمية هذا العمل بالنّسبة للمستشرقين فقد واجه مجموعة كبيرة من الانتقادات، فـ"يوهان فوك" يرى أنّ كتاب "فرنيّه" الذي قدّم عرضًا مفصلًا للّغة العربيّة وفقَ نظام النّحاة العرب لم يستطع - نتيجة لبعض أوجه النّقص فيه - أنْ يتفوقَ على كتاب "نحو اللّغة العربيّة الفصحى" الذي جمعه هوول[3]. وبعد هذا العرض يمكن لنا أنْ نسوق جملة من الملحوظات على تلك الأعمال النّحويّة الغربيّة للّغة العربيّة ونحوها، ومن أهم هذه الملحوظات ما يلي:

- وفرة هذه الدّراسات وتنوعها،
- سيطرة النّزعة البيداغوجيّة على أغلب هذه الأعمال.
- تعدد المصادر العربيّة التي اعتمدت عليها هذه الدّراسات واختلافها،
- اختلاف المراحل الزّمنيّة الخاصة بهذه المصادر؛ فبعضها ينتمي إلى فترات باكرة في تاريخ النّحو العربيّ، وبعضها الآخر صُنِّف في مراحل متأخرة من هذا التّاريخ،
- عدم اتفاقها على المصطلحات النّحويّة العربيّة المستعملة، أو على بعض التّقسيمات والتّصنيفات النّحويّة التي قدّمها بعض النّحاة العرب، بل رفض بعض هذه التّقسيمات أحيانًا،
- اختلاف اللّغات التي صدرت بها هذه الدّراسات، وتعدد التّرجمات التي حظيت بها بعض هذه الدّراسات،
- تأثر بعض هذه الدّراسات بالمناهج اللّسانيّة والفلسفات اللّغويّة التي راجت خلال فترة إنتاجها.
- اختلاف مناهج التّحقيق والبحث التي اعتمدتها هذه الكتب والتّرجمات.
- اختلاف القواعد الخاصة بالشّواهد والأمثلة التي اعتمدت عليها من ناحية، وبين ما يُعتمد منها في النّحو العربيّ أو يُعتد به من ناحية أخرى.
- اختلاف التّصور الخاص بهذه الدّراسات فيما يتعلق بطبيعة النّحو، فبعضهم يرى النّحو غاية، والبعض الآخر لا يرى فيه إلا وسيلة تعليميّة.

نخلص من هذا إلى أنّ ثمة منهجًا بيداغوجيًا كان قد سيطر بصورة كبيرة على كثير من الأعمال النّحويّة الخاصة بالتّراث العربيّ في الغرب، فقد كان من أكبر أهداف هذه المرحلة من الاهتمام بالنّحو العربيّ في الغرب تعليم اللّغة العربيّة والنّحو العربيّ لأبناء أوروبا، ولعل هذا

---

1 انظر حاييم رابين 2014: مرجع سابق، ص41.

2 see Carolyn Killean 1984: op. cit. p.229.

3 انظر يوهان فوك 2006: مرجع سابق، ص457.

المنهج كان سببًا واضحًا في تقديم التّراث النّحويّ العربيّ بمصطلحات غربيّة تتماشى مع النّماذج النّحويّة (اللّاتينيّة أو اليونانيّة أو غيرها) التي يمتلكها المتعلم الغربيّ من جهة، وتختلف بالضّرورة عن نموذج النّحو العربيّ من حيث طبيعة المصطلحات العربيّة والمنطق الذي يقف وراءها من جهة أخرى، ولاحظ في العرض السّابق أيضًا عدم اتفاق أغلب هذه الدّراسات على منهج محدد تجاه المواد النّحويّة أو مصادرها العربيّة التي ينبغي أن تُستقى منها، وهذا له أثر كبير في اختلاف الصّور التي جاءت عليها هذه الأعمال وفي المصطلحات النّحويّة التي تضمنتها.

وهناك وصفٌ لآليات تعليم اللّغة العربيّة في أوربا يقول جروتسفلد (Heinz Grotzfeld): إنّ "الأوربيّ الذي يأخذ في تعلّم العربيّة، إنما يفعل ذلك في نطاق الدّروس الجامعيّة، هذه الدّروس التي تُدرس فيها اللّغة العربيّة بالمناهج نفسها التي تُدرس بها اللّغات الأجنبيّة الأخرى، وباستعمال المصطلحات المتداولة في تعليم تلك اللّغات ... وكثيرًا ما عِيب على الذين يُدرّسون اللّغات ويحلّلونها على طريقة النّحو اللّاتينيّ رفعهم هيكل اللّغة اللّاتينيّة إلى درجة اعتباره هيكلًا للّغة عامة"[1].

لكنّا على الرغم من هذه الملحوظات نستطيع القول إنّ هذه الدّراسات مهّدت الطّريق أمام مقاربات مهمة تُعنى بقضايا تتعلق بأصول النّحو العربيّ وآليات التّحليل التي يوظّفها، وكذلك بالنّظريّة التي يقوم عليها هذا النّحو، وهذا ما سمح برأينا – فيما بعد – بتوجيه النّظر إلى مكانة التّراث النّحويّ العربّي - والدّراسات البلاغيّة والفلسفيّة والدّينيّة التي رافقت مسيرته – ومنزلته من تاريخ اللّسانيّات، فلم تقتصر صلة الاستشراق بالنّحو العربيّ على الجهود السّابقة في نقل صورة - مُقاربة أو معدّلة - لهذا النّحو باللّغات الأوربيّة، بل استمر تنامي الاهتمام بالنّحو العربيّ والدّراسات اللّغويّة العربيّة في أوربا في القرن العشرين على نحو منهجيّ مختلف، لكنّه يتوازى مع استمرار كتابات الغربيّين للنّحو العربيّ وتحقيق بعض نصوصه ومصادره وترجمتها، والشّيء المؤكد في كل هذا أنها قاربت مصطلحاته بإرث مصطلحيّ مختلف انعكس على طريقة فهمه وتأويل مسيرته وتاريخه ولا أدل على هذا من الفرضية اليونانية التي صاغها مركس Adalbertus Merx، فلم يكن انضباط المنهجيّة التي قام عليها كتاب سيبويه وتحليله لبنية اللّغة أو "الظّهور المفاجئ لنموذج نحويّ متكامل على يد الخليل وسيبويه" - على حد تعبير فرستيج[2] - في ذلك الوقت المبكر من عمر الحضارة العربيّة إلا سببًا واضحًا ومباشرًا في إثارة

---

1 انظر هاينس جروتسفلد 1980: مرجع سابق، ص 259، 260.

2 انظر فرستيج 2001(مترجم): الفكر اللغوي بين اليونان والعرب، ترجمة د. محيي الدين محسب، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص82، ويرى د. محيي الدين محسب أن ما يحاول فرستيج أن يصف به كتاب سيبويه بأنه يمثل "ذلك الظّهور المفاجئ لنّحو مكتمل" إنما هو إغفال جهد استغرق قبل هذا الاكتمال مائة عام لكي يصل إلى هذا النّحو المكتمل. ولا يتصور أن يكون قرن كامل من الزمان ليس كافيًا لإنضاج مثل تلك المهمة الحيويّة في سياق ثقافيّ كان للغة فيه أهميتها القصوى بوصفها لغة التّشريع ومعجزة نصه. انظر ص20- 21 من الكتاب. وفي مثل هذا المعنى وتأكيداً عليه نقتبس من د. عبد القادر المهيري قوله: "إن المادة النحوية التي يتكون منها "الكتاب" بلغت درجة من الاكتمال والنضج ومن الغزارة والشمول ما يحمل

تلك الآراء الاستشراقية التي قضت بأن مثل هذا الانضباط لم يكن ليشكّل مكوّنًا أصيلًا في الفكر العربيّ عامة والتّفكير النّحويّ بخاصة، بل هو قائم على نموذج سابق يستقي روافده من الحضارة اليونانيّة بمنطقها ونحوها، أحدهما أو كلاهما. على الرغم من أن فكرة وجود شخصية نحوية "أسطوريّة" تسيطر على التّراث النّحويّ جله موجودة أيضًا في التّراث السّنسكريتيّ، يقول فرستيج: "إن التّراث السّنسكريتيّ والعربيّ متشابهان من هذه النّاحية: حيث تقف عند بداية كلا التّراثين شخصية تكاد تكون أسطوريّة تسيطر بإنتاجها على التّراث بأكمله"[1].

لقد جاءت دراسة مركس سنة 1889 حول "تاريخ الصّناعة النّحويّة عند السريان Historia artis grammaticae apud syros"[2] لتطرح رؤية مفادها أن النّحو العربيّ ليس إلا صورة من صور تأثير المنطق اليونانيّ على النّحو العربيّ ونتاجًا لتلاقيهما، ودفع "مركس" في سبيل التّأكيد على هذه الرؤية بعدد من الحجج تمثلت في بعض التّشابهات الاصطلاحيّة بين النّحو العربيّ والمنطق اليونانيّ يمكننا حصرها في ستة أقسام هي:

- فكرة التّصرف الإعرابيّ ومصطلح "إعراب".
- تقسيم الكلام إلى ثلاثة أجزاء "اسم" و"فعل" و"حرف".
- التّمييز بين "المذكر" و"المؤنث".
- التّمييز بين الأزمنة الثّلاثة للفعل .
- فكرة "الظّرف".
- فكرة "الحال"[3].

للوهلة الأولى تثير الحجج الاصطلاحيّة التي طرحها "مركس" عددًا من التّساؤلات التي تقلل من قيمة احتجاجه بتلك المصطلحات على مسألة لها تعقيداتها المصطلحيّة والتّاريخيّة مثل مسألة التّأثير، ويكفي هنا أن نشير إلى رؤية فايتس Joseph Weiß [4] لهذا الطرح: إذ يقرر أنه من الخطأ منهجيًا أن ننظر إلى المصطلح معزولًا عن سياقه ونسقه: لأن كل مصطلح هو جزء من نسق معقد بدونه لا يكون لهذا المصطلح معنى، "فإذا كان الأمر يتعلق بنسق كليّ كما هو الحال في النّحو والفلسفة فإن محاولة التّدليل على أي نوع من التّأثير على أساس مجرد التّوافقات العارضة تبدو منذ بدايتها محاولة ضئيلة النتيجة؛ وذلك لأن وجود الاختلافات المتعددة

على التأكيد بأنها نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل بن أحمد وسيبويه آخر حلقاتها". انظر عبد القادر المهيري 1993: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص165.

1 انظر: كيس فرستيج 2007 (مترجم): أعلام الفكر اللغوي، التقليد اللغوي العربي، ترجمة د. أحمد شاكر الكلابي، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ص68 . بتصرف.

2 عرض مركس هذه الآراء بداية في الفصل العاشر من هذا الكتاب، ثم عرضه ثانيا بصورة مقتضبة في بحث قدمه إلى المعهد المصري ونشر في العدد الثاني مجلة المعهد سنة 1891. انظر عز الدين مجدوب 1998: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، تونس: دار محمد علي الحامي وكلية الآداب بسوسة، الطبعة الأولى، ص178.

3 نقلاً عن فرستيج 2001(مترجم): مرجع سابق، ص75.

4 نقلًا عن فرستيج 2001، ص80.

يشل - بشكل كامل- الحجة الكامنة للتطابقات؛ إذ لا ينبغي أن يُغفل أن أي نسق يمثل كلًا متكاملًا، وأنه من وجهة سيكولوجيّة ليس من المحتمل تمامًا أن يُقتطع مصطلح مفرد كما لو كان مبنى شاذًا دون أن يُنظر إلى الآثار التي تمارسها عليه المنطقة المتجاورة"[1]. إن ما يطرحه "فايتس" Weiß يبدو متسقًا بصورة جيدة مع القواعد الأساسيّة التي تقدمها أبجديّات المصطلحيّة الحديثة؛ إذ إن مصطلحات علم من العلوم تمثل منظومة متماسكة لها تفاصيل بناء خاصة، وعلى ضوء هذه التّفاصيل لا يمثل ذاك التّشابه الضّئيل بين مجموعة يسيرة من المصطلحات أساسًا متينًا للقول بالتّأثير حتى ولو لم نستطع نفي الاقتراض؛ لأن من الواضح لدينا أن التّصورات النّحويّة التي تقوم عليها تلك المصطلحات تختلف بصورة أساسيّة عن التّصورات المنطقيّة لها.

ولعل الأخذ بالتّشابهات الجزئيّة "يغفل اختلاف المحتوى اللّغويّ الفعليّ الذي يجسده المصطلح هنا أو هناك، كما أنه يغفل وجه العلاقات التي يشتبك بها هذا المصطلح مع سائر وحدات النّظام النّحويّ الأخرى، وأخيرًا يغفل وجود قدر من التّشابه الجزئيّ بين المفاهيم النّحويّة التي تصف اللّغات الإنسانيّة"[2]، ولأن فهم الطّريقة التي يستعمل بها مصطلح محدد داخل سياق من السّياقات (ومدونة محددة من المدونات التي تمثل اختصاصه) يقدّم بالضّرورة معلومات مهمة بشأن هذا المصطلح ومعناه وطريقة استعماله3، بل والتّغيرات التي قد تصيبه داخل اختصاصه عبر مراحل تطوره المختلفة؛ فإن مجرد رصد التّشابهات الجزئيّة بين مصطلحين من ثقافتين مختلفتين ومن اختصاصين علميّين مختلفين لا ينبغي أن يعول عليه كأساس في القول بتأثير أحدهما في الآخر. أضف إلى هذا أن طرح "مركس" يوصف في كثير من الأحيان بالتّعبير: " Hysteron proteron" بمعنى أنه قائم على قلب الحقائق التّاريخيّة؛ لأن كثيرًا ممن تبعوا هذه الفرضيّة ومنتقديها على السواء يعترفون بأن التّقسيم النّحويّ العربيّ قد سبق دخول المنطق إلى العالم العربيّ، يقول "فرستيج" : "لقد كان "فايس" محقًا عندما قال إن التّقسيم النّحويّ العربيّ سابقٌ لدخول المنطق إلى العالم العربيّ، ومن ثمّ فلا يمكن للمتقدم أن يحاكي اللّاحق، يقول "فايس": إن الفكرة القائلة بأن بدايات المنطق في العالم العربيّ قد سبقت بدايات النّحو تمثل مغالطة تقلب مجرى الحقائق التّاريخيّة"[4].

إن المماثلة التي صنعها "مركس" بين مصطلح "الإعراب" العربيّ ومصطلح "التّهلين hellènismós" اليونانيّ اعتمدت بصورة أساسيّة على المصطلح الأرسطيّ hellènizein، وهو المصطلح الذي يعني في كتاب الخطابة "التّحدث باليونانيّة الصّحيحة بدون استعمال كلمات

1 انظر فرستيج 2001(مترجم): مرجع سابق، ص80 ، 94.

2 السابق، ص22.

3 لمزيد من التفاصيل انظر:

Jennifer Pearson1998: Terms in Context. p.204. John Benjamins: Amsterdam/Philadelphia.

4 فرستيج 2001: مرجع سابق، ص 130.

خاطئة، أو ارتكاب أخطاء نحويّة"[1] غير أن "مركس" لم يشرح اختلاف المصطلحين اليونانيّين في المعنى أو يبين العلاقة بينهما بعيداً عن التّشابه الشّكليّ. إن معنى المصطلح الأرسطيّ يختلف بصورة جلية عن مفهوم "الإعراب" العربيّ، فالواضح أن هذا المصطلح ليس فيه من شبه يماثل به مصطلح "الإعراب" لدى النّحاة العرب؛ إذ يتسم هذا المصطلح "بمدى أوسع من المصطلح العربيّ الذي لا يعني إلا النّهايات الإعرابيّة للأسماء والأفعال التي تضارع الأسماء"[2]. وربما وجد "فرستيج" حلًا لهذا الإشكال يتمثل في متابعة مفهوم هذا المصطلح في المراحل المتأخرة من النّحو اليونانيّ، وسنعود إلى هذا في مقامه من البحث.

لكن يمكننا أن نشير هنا إلى رأي جيرار تروبو Gérard Troupeau في المطابقة بين "التّهلين" اليونانيّ و"الإعراب" العربيّ، فهو يرى أن "التّهلين" في اليونانيّة اسم فعل يونانيّ تعريبه "هلّن شيئا تهلينًا، أي صيره هيلينيًا"، قال أرسطو في كتابه الخطابة: "إن أصل الكلام هو الوجه الهلينيّ في التّكلم"، أي الوجه الصّحيح الذي يحصل عليه بمراعاة خمسة أشياء:

1) باستعمال الرّوابط، أي حروف العطف
2) باستعمال الكلمات الخاصة
3) بعدم استخدام الكلمات الملتبسة
4) بتمييز الأجناس في الأسماء
5) بتمييز الأعداد فيها.

ويرى فيلسوف رواقيّ أن التّهلين هو التّكلم الصّحيح على وجه الصّناعة، لا على وجه العامة، فنلاحظ أن الكلمة hellènismós كلمة عامة تطقّس الكلام برمته، فهي اصطلاح خطابيّ وليست باصطلاح نحويّ"[3]، ويستنتج "تروبو" أنه من النّاحية اللغويّة يبدو لنا أنه من المستحيل أن تكون هذه المصطلحات منقولة من اليونانيّة إلى العربيّة؛ لأن المفاهيم التي تدل عليها تتباعد في النّظامين كل التّباعد"[4].

نأتي الآن إلى تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة هي "الاسم" و"الفعل" و"الحرف"؛ إذ ساوي "مركس" بين هذه المصطلحات والمصطلحات المنطقيّة اليونانيّة noma, rhèma, súndesmos على التّوالي، واتخذ من ذلك سبيلًا إلى القول بتأثير المنطق الأرسطيّ على النّحو العربيّ وأن تقسيم الكلمة في النّحو العربيّ يبدو صورة منسوخة عن هذا التّقسيم الأرسطيّ، ولكن "فرستيج" يرى أنه "من غير الممكن أن ننكر وجود اختلاف كبير بين التّقسيم الأرسطيّ المنطقيّ والتّقسيم العربيّ النحويّ، وبخاصة عندما نراعي حقيقة أن المصطلحات الأرسطيّة لا

1 نقلًا عن فرستيج 2001: مرجع سابق، ص153.

2 السابق ص154.

3 جيرار تروبو 1978: نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، المجلد الأول، العدد الأول، ص128،129.

4 انظر السابق ص131.

تدل على أنواع الكلمة، وإنما على الأجزاء المكونة للجمل"[1]، إن "فرستيج" يقر في هذه العبارة حقيقة وجود اختلافات لا يستهان بها بين مفاهيم هذه المصطلحات ومجالات توظيفها في المنطق الأرسطيّ وبين هذه المفاهيم ومجالات تطبيقها داخل النّحو العربيّ. وسنعرض فيما يلي لأوجه الاختلاف بين الاصطلاحات المنطقيّة والمصطلحات النّحويّة العربيّة.

سنبدأ بتفصيل القول في مصطلح "الحرف"؛ ذلك أن الغالب أن "مركس" قد اكتفى بالحديث عن "الحرف" دون غيره من الأقسام الأخرى[2] فغلب جانب "الحرف" على جانب "الاسم" و"الفعل". ولعل إشكالية تعريف مصطلح الحرف ترتبط بالأساس بقضية ترجمة النّحو العربيّ إلى اللّغات الغربيّة التي تعرضنا لبعضها سابقًا ورأينا كيف أن كثيرًا ممن ترجموا النّحو العربيّ شرحوا ألفاظه ومفاهيمه على ضوء مفاهيم النّحو اليونانيّ وما تطرحه اللّغة اللّاتينيّة أو قدّموا رؤيتهم وألفاظهم الخاصة وتركوا المصطلحات النّحويّة العربيّة لأغراض عدة من أهمها الغرض التّعليميّ، وسنرى أن هذا النّهج في التّرجمة هو ما اعتمد عليه "مركس" لتبرير رؤيته في العلاقة بين المنطق الأرسطيّ والنّحو العربيّ؛ لذا "حاول "مركس" أن يطوّع عبارة سيبويه حسب مفهومه الخاص القائم على أن التّقسيم العربيّ لأنواع الكلم تقسيم أرسطيّ، ومن ثم فقد اضطر لأن ينظر إلى القسم الثّالث على أنه بدون معنى في ذاته مثله مثل "الرابطة" sύndesmos عند "أرسطو" التي هي "صوت بلا معنى"، ولذا يترجم عبارة سيبويه [بما معناه] أن الحرف يستعمل في الدّلالة على معنى في كلمة أخرى، وعلى نحو مماثل نجد "يان" يذهب إلى الرّأي نفسه"[3] وعلى الرّغم من أن تعريف "الحرف" هذا قد يبدو صحيحًا؛ فقد لاحظ فايس Bernard Weiss أن عبارة سيبويه إذا فسرت بهذه الطّريقة فإنها تتسق مع تفسيرات النّحاة المتأخرين، ولكنها لن تمثل مفهوم سيبويه الخاص للحرف"[4] وهي ملاحظة جد مهمة؛ ذلك أن القضية هنا هي محاولة إثبات تأثير المنطق الأرسطيّ في بدايات النّحو العربيّ ممثلة في كتاب سيبويه وليس في كتب المتأخرين من النّحاة، أضف إلى هذا أنها تؤكد على أن تجريد المصطلح من سياقه الدّاخليّ – إذا جاز هذا التّعبير - وعدم التّعرض لتطوّره التّاريخيّ يُفقد المصطلح هويته ومعناه. ويزيد من التّأكيد على هذا أن "فايس" أشار إلى أن "الحرف" في النّحو العربيّ "ليس فكرة فنيّة [كما هو في المنطق الأرسطيّ] بمعنى أن الحرف يستخدم للتعبير عن كل كلمة ليست اسمًا أو فعلًا في حين أن sύndesmos مصطلح محدد يدل على الكلمة التي تربط بين كلمات وعبارات أخرى"[5].

---

1 فرستيج 2001: مرجع سابق، ص129.

2 انظر ملاحظة د. محمد خير الحلوانيّ1980: بين منطق أرسطو والنّحو العربيّ في تقسيم الكلام، مجلة المورد، العدد الأول (فبراير)، ص20.

3 فرستيج 2001: مرجع سابق، ص135، ونذكّر بأن "يان" هو أحد مترجمي كتاب سيبويه.

4 السابق، ص135.

5 السابق ،ص130.

أما القول بأن التّفريق بين المذكر والمؤنث في النّحو العربيّ، كما يزعم "مركس" أمر شاهد على تأثر هذا النّحو بالمنطق اليونانيّ، فلا يحتاج إلى مزيد من المناقشة ويكفي فيه القول بأن مثل هذا التّفريق أمر بدهيّ لا يحتاج فيه النّحويّ إلى اقتراض مصطلحات تدل عليه لا من المنطق الأرسطيّ ولا من النّحو اليونانيّ، فهما مما يُهتدى إليها بالطبع[1]؛ لذا عدّ "فرستيج" التّفريق بين الجنسين مسألة هامشيّة في مناقشة العلاقة بين النّحو العربيّ والتّراث اليونانيّ[2] ورغم هامشيّة هذه المسألة إلا أنه من الممكن أن ننظر إليها - من ناحية - على أنها دليل ضعف في القول بالتّأثير، ومحاولة لترسيخ رؤيّة معيّنة بكل الحجج حتى وإن بدتْ غير مهمة من ناحية أخرى.

نأتي الآن إلى التّمييز بين الأزمنة الثّلاثة للفعل، فقد "عزا "مركس" هذا التّمييز إلى تأثير التّرجمة الفارسيّة لكتاب "أرسطو" (العبارة)، وذلك بالإضافة إلى أن سيبويه يعود إلى أصل فارسيّ"[3]، ويبدو أن تأسيس "مركس" لافتراضه التّأثير على هذا التّمييز مبالغ فيه، فمثل هذا التّمييز بين الأزمنة الثّلاثة للفعل لا يحتاج إلى اقتراض مفاهيم أرسطيّة للتعبير عن مصطلحاته، فقد ذكر "فرستيج" أن إدراك الأزمنة الطبيعيّة الثّلاثة ليس أمرًا فذًّا، وربما يكون سيبويه قد استطاع بمبادرته الخاصة أن يطوع نظام الأفعال في العربيّة لهذه الأزمنة الثّلاثة[4]، ويؤكد هذا في موضع آخر بعبارة مختلفة حيث يقول: إننا لا نؤمن بوجود أي سبب مقنع للزعم بأن هناك تأثير للمنطق الأرسطيّ حتى نفسر وجود ثلاثة أزمنة في تحليل سيبويه لنظام الأفعال في العربيّة[5]. ربما يكون "مركس" قد اعتمد بصورة واضحة على الأصول الفارسيّة لسيبويه؛ ومن ثم على إمكانيّة أن يكون "سيبويه" قد اطلع على التّرجمة الفارسيّة لكتاب العبارة لـ"أرسطو". ولكن الأمر هنا عكس هذا الافتراض تمامًا، فقد ذكر "فرستيج" أن "مركس" قارن هنا تقسيم "سيبويه" للأزمنة الثّلاثة بترجمة "بولس" الفارسيّ في التّرجمة السّريانيّة المحفوظة التي نقلت عن أصل فارسيّ، ويرى "فرستيج" أن من المحتمل أن يكون "بولس" هذا هو "بولس النصيبيني" الذي توفي سنة 571 بعد الميلاد[6]. ولعل هذا الأمر يؤكد لنا المبالغة الشّديدة التي اتّصف بها طرح "مركس" في القول بالتّأثير الأرسطيّ، فالثّابت في الدّراسات التّرجميّة أن التّرجمة من لغة (أ) [يونانيّة] إلى لغة (ب) [فارسيّة]، ومن اللّغة (ب) [الفارسيّة] إلى لغة (ج) [سريانيّة] أمر تتأكد معه استحالة أن تتطابق نصوص اللّغتين (ب) و(ج) ناهيك عن لغة رابعة (د) هي [العربيّة]، أضف إلى هذا أن علاقة "سيبويه" بترجمة "بولس" السّريانيّة أو حتى علاقته بالأصل الفارسيّ لهذه التّرجمة أمر لم يستطع "مركس" التّأكيد عليه، ولو افترضنا أن

1 انظر رأي د. عبد القادر المهيري 1993، ص89.

2 انظر فرستيج 2001: مرجع سابق، ص75.

3 نقلًا عن فرستيج 2001: مرجع سابق، ص170.

4 السابق، ص170.

5 انظر السابق، ص172.

6 انظر السابق: ص210 حاشية رقم 41.

"سيبويه" و"بولس" قد توافرا على نسخة فارسيّة واحدة لوجدنا أن ترجمة مصطلحاتها إلى اللّغة السّريانيّة يختلف اختلافًا كبيرًا عن استعمال هذه المصطلحات في اللّغة العربيّة.

أما عن مصطلح "الظّرف" الذي يرجعه "مركس" إلى المصطلح الأرسطيّ angeion (بمعنى وعاء) فيرى "فرستيج" أن ربط "مركس" بين هذين المصطلحين "استدلال أكثر قوة، ولا يبدو أن من السّهل التّقليل من قيمته بوصفه دليلًا على التّأثير المنطقيّ في بدايات النّحو العربيّ، ومع ذلك يبقى الرّبط بين الزّمان والمكان، وهو ما تقوم عليه مطابقة "مركس" بين المصطلحين، غير مقتصر على "أرسطو" وحده، حيث إنه من الممكن أن يوجد أيضًا في النّظريّات الرواقيّة، وهو موجود في أحد مؤلفات النّحو اللاتينيّ"[1]، والحقيقة أن هناك بعض الملاحظات التي من المحتمل ألّا تجعل من هذه المطابقة دليلًا على التّأثير، فمصطلح angeion الأرسطيّ لا يكافئ مفهوم مصطلح "الظّرف" العربيّ، فقد ذكر "فرستيج" أن معنى المصطلح الأرسطيّ هو "الحالة الزّمانيّة والمكانيّة" وهو معنى يختلف عن معنى المصطلح العربيّ[2]، من ناحية أخرى أكد "فرستيج" على وجود هذا المصطلح في أحد مؤلفات النّحو اللّاتينيّ وفي النّظريّات الرواقيّة، ولكن الصّلة التّاريخيّة بين التّراثين اليونانيّ واللاتينيّ هي صلة مؤكدة بطريقة لا يقوى عليها إثبات مثلها مع التّراث العربيّ لاسيما في المراحل الأولى من تاريخ تراثه النّحويّ، ومن جانب آخر لم يستطع "فرستيج" إثبات كيفيّة اكتساب المصطلح الرواقيّ pandektes لمعنى الوعاء أو الإناء، أو حتى العلاقة التي تربطه بالمفهوم الأرسطيّ لمصطلح الظّرف[3]، ومع هذا يستمر "فرستيج" في القول: "ولذلك فإن من المحتمل كثيرًا أن يكون مصطلح angeion قد استعمل بطريقة ما في النّحو اليونانيّ بالمعنى الفنيّ لـ"الظّرف الزّمانيّ أو المكانيّ" (الذي يحتوي على الحدث الواقع فيه كما يحتوي الوعاء على ما فيه) وهذا هو معنى المصطلح العربيّ "ظرف" وليس معنى المصطلح الأرسطيّ الذي يعني "الحالة الزّمانيّة أو المكانيّة"، غير أن كل هذا يظل محض افتراض تقريبًا، وتبقى الحقيقة أنه لا شيء يمكن إثباته ضد مطابقة "مركس"[4].

أما بالنّسبة للحال الذي يُعرف عادة بأنه "حالة هيئة الفاعل والمفعول" فإن "مركس" يقارنه بمصطلحي hexeis و diatheseis ويقصد بهما في لغة "أرسطو" الفنيّة: الخصائص والحالات الثّابتة والخصائص والحالات العرضيّة، لكن "مركس" نفسه يخبرنا من جهة أخرى أن المصطلح العربيّ يقابل مصطلح diatheseis فقط؛ لأن التّمييز بين الخصائص الثّابتة والخصائص العرضيّة قد اختفى، وإلى جانب ذلك فإن بعض الدّارسين يربطون بين المصطلح العربيّ والمصطلح الرواقيّ pos echon وهو أحد المقولات الرواقيّة الأربع، وهناك إمكانيّة أن يكون الاستعمال العربيّ لكلمة "حال" يتجاوب واستعمال كلمة diatheseis في النّحو اليونانيّ؛ حيث

1 السابق،ص75، 76.

2 السابق، ص76.

3 انظر السابق، ص 93 حاشية رقم 40.

4 السابق، ص76.

إنها لا تعني فقط verbal voice كما يؤكد "مركس"، بل تستخدم أيضًا verbal mood أي للتعبير عن حالة ذهنيّة psuchike diatheseis[1]. إن تعريف الحال على أنه "هيئة الفاعل والمفعول" مأخوذ في الفقرة السّابقة عن ابن الأنباري في أسرار العربيّة والزمخشريّ في المفصل، وعليه فإن هذه المصادر المتأخرة لا تمثل علم "النّحو" العربيّ في مراحله المبكرة وبخاصة الكتاب، ومن ناحية أخرى فإن وجود مقابلين يونانيّين لمصطلح "الحال" العربيّ أمر ينافي فكرة التّأثير التي يلح عليها "مركس"، وإذا كان التّمييز بين الخصائص الثّابتة والخصائص العرضيّة قد اختفى من المنطق أو النّحو اليونانيّ فإن هذا دليل على أن مصطلح "الحال" العربيّ أدق في التّعبير عن مفهومهما من المصطلحات اليونانيّة: ذلك أنه لم يتأثر بهذا التّمييز أو بتغيره واختفائه، أضف إلى هذا أن "فرستيج" لم يبيّن أثر مثل هذا التّغير على المصطلح العربيّ المقابل في أي مرحلة من مراحل تطوّر النّحو العربيّ.

مما سبق يمكننا القول إن ما صاغه "مركس" يصطلح عليه في الأدبيات الاستشراقية بـ"الفرضية اليونانية"، ومفادها أن القواعد النحوية العربية هي صورة "منسوخة" من المنطق اليوناني، ولكن الشواهد التي اعتمدها "مركس" من أجل تبرير هذه الفرضية لم تشكل من وجهة نظر الكثيرين أساسًا قويًا للقول باقتراض النحو العربي لمقولات ومفاهيم من المنطق اليوناني؛ ذلك أن منهج الأخذ بالتشابهات العرضية والجزئية بين مصطلحات تراثين مختلفين منهج عليه الكثير من الملاحظات، أضف إلى هذا أن وصف النحو العربي بمصطلحات لغة أخرى أمر لا يعول عليه في بناء مثل هذه الفرضيات، ولكن على أية حال شكل المصطلح النحوي أداة مهمة في طرح هذه الفرضية وفي تفنيدها على حد سواء. وينبغي هنا أن نشير إلى أن مقاربة "مركس" لم تتوقف عند كتاب سيبويه وأنها شملت مجالًا أرحب من الكتب النّحويّة الأخرى، غير أنا أشرنا إلى ما جاء فيها خاصًا بالكتاب حتى نبيّن أصالته من ناحية وننبه من ناحية أخرى على أن التّطورات التّالية لمصطلحات الكتاب إنما هي مجرد قراءات أخرى للنّحاة اللّاحقين وإن منهم لمن تأثر بالمنطق الأرسطيّ أو النّحو اليونانيّ.

المراجع

- حاييم راين 2014(مترجم): العربيّة، ترجمة حمزة المزينيّ، ضمن كتاب"دراسات في تاريخ اللّغة العربيّة" ترجمة حمزة بن قبلان المُزينيّ، سلسلة المعرفة اللّسانيّة، عَمّان: داركنوز المعرفة، الطّبعة الثّانية.
- جيرارتروبو 1978(مترجم): نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، المجلد الأول، العدد الأول.
- عبد القادر المهيري1993: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- عز الدين مجدوب 1998: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، تونس: دار محمد علي الحامي وكلية الآداب بسوسة، الطبعة الأولى.

1 السابق، ص76.

- كيس فرستيج 2001(مترجم): الفكر اللّغويّ بين اليونان والعرب. فصول من كتاب المستشرق الهولنديّ كيس فرستيج (عناصر يونانيّة في التّفكير اللّغويّ عند العرب)، ترجمة وتعليق محيى الدين محسب، المنيا: دار الهدى للنشر والتّوزيع.

- كيس فرستيج 2007(مترجم): أعلام الفكر اللغوي. التقليد اللغوي العربي. ترجمة أحمد شاكر الكلابي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. الطبعة الأولى

- محمد خير الحلوانيّ1980: بين منطق أرسطو والنّحو العربيّ في تقسيم الكلام. مجلة المورد. العدد الأول (فبراير).

- هاينس غروتسفلد1980(مترجم): خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة. ترجمة عبد الجبار بن غربية . حوليات الجامعة التونسية. العدد 18.

- يوهان فوك 2006(مترجم): الدّراسات العربيّة في أوروبا حتى مطلع القرن العشرين. ترجمة سعيد حسن بحيري، ومحسن الدّمرداش. القاهرة: مكتبة زهراء الشّرق. الطّبعة الأولى.

*Carolyn Killean 1984: The Development of Western Grammars of Arabic. Journal of Near Eastern Studies, Vol. 43 (No. 3): 223-30.

*Jennifer Pearson 1998: Terms in Context. John Benjamins: Amsterdam/Philadelphia

*Kees Versteegh 1995: Western Studies on the History of Arabic Grammar 1969-1994. Proc. Coll. Ar. Linguistics: pp.9-27. Bucharest.

*Noam Chomsky 2009: Cartesian Linguistics. a Chapter in the History of Rationalist Thought. 3rd Edition. Cambridge University Press.